

فَصْلٌ

[فِي نَقْلِ الْحَرَكَةِ إِلَى السَّاكِنِ قَبْلَهَا]

٩٧٦- لَسَاكِنٍ صَحَّ أَنْقَلَ التَّحْرِيكَ مِنْ ذِي لَيْنٍ آتٍ عَيْنٍ فَعِلٍ كَأَبْنٍ

يعني: أن عين الفعل إذا كانت واوا أو ياء وكان ما قبلهما ساكنا صحيحا وجب نقل حركة العين إلى الساكن قبلهما لاستثقال الحركة في حرف العلة وذلك نحو يقوم أصله يقوم بضم الواو فنقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها وبقيت الواو ساكنة، ويبين أصله يبين فنقلت حركة الياء إلى الساكن قبلها وبقيت ساكنة، ثم إن خالفت العين الحركة المنقولة أبدلت من مجانسها نحو أبان وأعان أصلهما أبين وأعون فدخل النقل والقلب فصار أبان وأعان. وفهم من قوله (صح) أن الساكن إذا كان معتلا لا ينتقل إليه نحو بايع وعوق وبين. ثم إن هذا النقل له أربعة شروط ذكر الأول في قوله (صح) وأشار إلى باقيها بقوله:

٩٧٧- مَا لَمْ يَكُنْ فَعِلٌ تَعَجُّبٌ وَلَا كَأَبْيَضٍ أَوْ أَهْوَى بِلَامٍ عَلَّامًا

فشمل فعل التعجب ما أفعله نحو ما أقومه وما أليته، وأفعل به نحو أقوم بن وألين به، وإنما صح فيهما بالحمل على أفعل التفضيل لأحدهما من واد واحد، وأما نحو (أبيض) فلو نقلت فيه الحركة للسكن لذهبت همزة الوصل فيقال باض فيلتبس بفاعل من المضاعف نحو باض، وأما نحوى أهوى مما أعلت لأمه فلو نقلت فيه الحركة لتوالى عليه إعلان. و(التحريك) مفعول بـ (انقل) و(لساكن) متعلق بانقل، و(صح) في موضع النعت لـ (لساكن) و(من ذي) متعلق بانقل، و(آت) نعت لـ (ذي) و(عين) فعل حال من الضمير المستتر في (آت) وما ظرفية مصدرية أي مدة عدم كونه فعل تعجب ولا كذا. ثم قال:

٩٧٨- وَمِثْلُ فَعِلٍ فِي ذَا الْأَعْلَالِ اسْمٌ ضَاهِي مُضَارِعًا وَفِيهِ وَسْمٌ

يعني: أن الفعل يشاركه في وجوب الإعلال بالنقل المذكور كل اسم أشبه المضارع في زيادته لا في وزنه أو في وزنه لا في زيادته فشمل صورتين: الأولى أن تبني من البيت مثل تحلئ فتقول: تبيع وأصله تبيع بسكون الباء فاعل لأنه أشبه الفعل المضارع في الزيادة وهي التاء التي في أوله وخالفه في الوزن، والثانية نحو مقام أصله مقوم فأشبه المضارع في الوزن نحو تشرب وخالفه في الزيادة لأن الميم لا تزداد في أول المضارع وهذا معنى قوله (وَفِيهِ وَسْمٌ) أي: فيه علامة يمتاز بها عن الفعل.

وفهم منه أن الاسم إذا كان شبيها بالمضارع في الوزن والزيادة لم يعل نحو أبيض وأسود لأنه لو أعل لالتبس بالفعل إذ ليس فيه علامة يمتاز بها عنه.

وفهم منه أيضاً أنه إن لم يشابه المضارع لا في الوزن ولا في الزيادة لم يعل كمكيال. و(مثل) فعل مبتدأ وخبره (اسم) ويجوز أن يكون (اسم) مبتدأ وخبره (مثل فعل) وهو أظهر، و(في الإعلال) متعلق بـ (مثل) و(ضاهي) مضارعا جملة فعلية في موضع النعت لاسم، و(فيه اسم) نعت بعد نعت، وقد فهم من هذا القانون أن مفعل نحو محيط يعل لأنه أشبه المضارع في الوزن دون الزيادة لأنه مثل تعلم بكسر التاء في لغة كنانة فأخرجه بقوله:

٩٧٩- وَمَفْعَلٌ صُحِّحَ كَالْمَفْعَالِ وَأَلْفَ الْإِفْعَالِ وَاسْتَفْعَالِ

يعني: إنما صحيح مفعل وإن كان ظاهره يقتضي الإعلال حمل على مفعال بالألف، ومفعال لم يشبه الفعل لا في الزيادة ولا في الوزن، وذكر كثير من أهل التصريف أنه إنما صحح لأنه مقصور منه فهو هو. ثم قال: (وَأَلْفَ الْإِفْعَالِ وَاسْتَفْعَالِ).

٩٨٠- أزلٌ لَذَا الْإِعْلَالِ وَالتَّا الزَّمْ عَوْضٌ وَحَذْفُهَا بِالنَّقْلِ رَبِّمَا عَرَضٌ

يعني: أنه إذا كان المستحق للنقل والإعلال المذكورين مصدرا على إفعال أو استفعال حمل على فعله فنقلت حركة عينه إلى فائه ثم قلب ألفا لمجانسة الفتحة فيجتمع ألفان: الأولى المنقلبة عن العين، والثانية الألف التي كانت بعد العين، فتحذف الثانية وتلزم حينئذ التاء عوضا من الألف المحذوفة وذلك نحو إجازة واستقامة أصلهما إجاز واستقام، ونظير إجاز من الصحيح اكرام ونظير استقام استدراك فنقلت حركة العين فهما إلى الساكن قبلهما وفعل فيهما ما تقدم من الحذف والتعويض، وقد صرح بأن المحذوفة هي الألف الزائدة بقوله: (وَأَلْفَ الْإِفْعَالِ وَاسْتَفْعَالِ ... أزل) وهو مذهب سيبويه، ثم إن هذه التاء التي هي (عوض) قد تحذف وإلى ذلك أشار بقوله: (وَحَذْفُهَا بِالنَّقْلِ رَبِّمَا عَرَضٌ) يعني أن هذه التاء التي تلحق قد تحذف ويقتصر في حذفها على السماع كقولهم: أرى إراء واستفاه استفاهها، ويكثر ذلك مع الإضافة نحو: وأقام الصلاة. و(ألف الإفعال) مفعول بـ (أزل) و(لذا) متعلق بأزل، و(الإعلال) نعت لذا، و(التا) مفعول بـ (الزم) و(عوض) حال من (التا) ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة، و(حذفها) مبتدأ وخبره (عوض) و(بالنقل) متعلق بعوض، و(نادرا) حال من الضمير المستتر في (عرض) وفي بعض النسخ (ربما عرض).

ثم قال:

٩٨١- وَمَا لِإِفْعَالٍ مِنَ الْحَذْفِ وَمِنْ نَقْلِ فَمَفْعُولٍ بِهِ أَيضًا قَمَنْ

يعني: أنه إذا بنى مثال مفعول من فعل ثلاثي معتل العين فعل به ما فعل بأفعال من نقل الحركة إلى الساكن قبلها وحذف واو مفعول، ويعني بقوله (فمفعول) ما كان معتل العين وشمل ما كانت عينه ياء وما كانت عينه واوا ولذلك أتى بمثلين فقال:

٩٨٢- نَحْوُ مَبِيعٍ وَمَصُونٍ وَنَدْرٍ تَصْحِيحُ ذِي الْوَاوِ وَفِي ذِي الْيَاءِ اشْتَهَرُ
فأصل (مبيع) مبيوع فنقلت حركة الياء إلى الباء وبقيت الياء ساكنة بعد ضمة
فأبدلت الضمة كسرة لتصح الياء ثم حذفت واو مبيوع فقالوا (مبيع) وأما (مصون) فأصله
مصون فنقلت حركة الواو إلى الصاد وبقيت الواو ساكنة حذفت الواو التي بعدها وهي
واو مفعول وقد يصح كل واحد من النوعين وإلى ذلك أشار بقوله: (وَنَدْرٌ ... تَصْحِيحُ
ذِي الْوَاوِ وَفِي ذِي الْيَاءِ اشْتَهَرُ) يعني أن ما عينه واو من مفعول قد يصحح أن ينطق به
على الأصل وذلك قليل كقولهم: ثوب مصون، وما عينه ياء وهو مشهور، وقيل: إن
تصحيحه لغة بني تميم ومنه قولهم مبيوع ومخبوط ومن ذلك قول الشاعر^(١): [البسيط]
حَتَّى تَذَكَّرَ بِيضَاتٍ وَهَيْجَهُ يَوْمَ الرِّذَاذِ عَلَيْهِ الدَّجْنُ مَعْيُومٌ
(وما) مبتدأ وهي موصولة وصلتها (لإفعال) و(من النقل) متعلق بما في المجرور من
معنى الاستقرار، و(مفعول) مبتدأ وخبره (قمن) و(به) متعلق بقمن والجملة في موضع خبر
(ما) و(تصحيح) فاعل بـ (ندر) وهو مضاف لـ (ذي) على حذف مضاف أي
تصحيح الفعل ذو الواو. ثم قال:

٩٨٣- وَصَحَّحَ الْمَفْعُولَ مِنْ نَحْوِ عَدَا وَأَعْلَلِ إِنْ لَمْ تَتَحَرَّ الْأَجُودَا
يعني: أنه إذا بنى مثال من فعل ثلاثي واوي اللام جاز فيه التصحيح باعتبار تحصن
الواو بالإدغام والإعلال لقرئها من الطرف وذلك نحو عدا يعدو فهو معدو ومعدى، وفهم
من قوله (إِنْ لَمْ تَتَحَرَّ الْأَجُودَا) أن التصحيح أجود لأن معنى (تتحر) تقصد فالمعنى: وأعلل
إن لم تقصد الأجود، فمفهومه أنك إذا قصدت الأجود لا تعل.
وفهم منه أن ما كان يأتي اللام لا يجوز فيه الوجهان بل يلزم الإعلال نحو مرمى أصله
مرموي وقد تقدم وجوب إعلامه عند قوله: إن يسكن السابق الخ.

(١) قائله: هو علقمة بن عبدة.

اللغة: "البيضات" جمع بيضة "هيجه" من التهيج، هاج إذا ثار "الرذاذ" المطر الخفيف "الدجن" إلياس
الغيم السماء "مغيوم" من الغيم وهو السحاب.
الإعراب: "حتى" للغاية "تذكر" جملة من الفعل والفاعل وهو الضمير الذي يرجع إلى الظلم وهو
ذكر النعامة "بيضات" مفعوله "وهيجه" فعل ماض والهاء مفعوله وهي الضمير المنصوب الراجع إلى
الظلم "يوم" فاعل "الرذاذ" مضاف إليه "عليه" جار ومجرور خبر مقدم "الدجن" مبتدأ مؤخر، والجملة
صفة ليوم "مغيوم" صفة أخرى ليوم.

الشاهد: قوله: "مغيوم" فإنه جاء على أصله بدون الإعلال، والقياس فيه مغيوم.

ذكره الأشموني ٨٦٦ / ٣، وابن الناظم.

وفهم منه أيضاً أن ما كان واوي اللام من المفعول المبني على فعل لا يجوز فيه الوجهان بل يلزم إعلاله نحو مرضي وإعراب البيت واضح.

ثم قال:

٩٨٤- كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا الْفُعُولُ مِنْ ذِي الْوَاوِ لَامَ جَمْعٍ أَوْ فَرْدٍ يَعْنِي
يعني: إذا كان مثال الفعول مما لامه واو جاز في لامه وجهان: الإعلال والتصحيح وذلك نحو: عصا وعصو وعصي، وفي المفرد نحو: عتا عتيا عتو، إلا أن إعلال الجمع أولى من التصحيح، وتصحيح المفرد أولى من الإعلال ولم يبنه على ذلك الناظم، وفي تقديمه الجمع إشعار ما بذلك. و(المفعول) فاعل بـ (جا) و(ذا وجهين) حال من الفعول، و(من ذي) متعلق بـ (جا) و(لام جمع) حال من (الواو) و(فرد) معطوف على (جمع) و(يعن) في موضع الصفة لفرد.

ثم قال:

٩٨٥- وَشَاعَ نَحْوُ نَيْمٍ فِي نَوْمٍ وَنَحْوُ نِيَامٍ شَذُوذُهُ نَمِي
يعني: أنه يجوز فيما كان على وزن فعل جمعا مما عينه واو وجهان: التصحيح على الأصل نحو: نائم ونوم وصائم وصوم وقائم وقوم، والإعلال نحو: صيم ونيم لقرب عينه من الطرف، وأما فعال بالألف فالوجه فيه التصحيح لبعده منا لطرف نحو صوام ونوام، وقد شد في نوام نيام فيحفظ ولا يقاس عليه ومنه قوله^(١): [الطويل]
أَلَا طَرَقْتَنَا مِئَةً ابْنَةٌ مُنْذِرٍ فَمَا أَرَقَ النَّيَامَ إِلَّا كَلَامَهَا
وإعراب البيت واضح.

(١) قائله: هو أبو الغمر الكلبي، ويقال له: أبو النجم.

اللغة: "طرقتنا" زارتنا ليلاً "مئة" اسم امرأة "أرق" أسهر وأذهب النوم من الأعين "النيام" جمع نائم - اسم فاعل من نام ينام نوما.

المعنى: أن هذه المرأة زارتهم بالليل، وقد نام القوم، فأرقهم حديثها وأطار النوم من أعينهم كلامها العذب، حتى قضوا ليلهم أيقاظاً ساهرين.

الإعراب: "ألا" أداة تنبيه "طرقتنا" فعل ماض والتاء علامة التأنيث وضمير المتكلم مفعول به "مئة" فاعل "ابنة" نعت "منذر" مضاف إليه "فما" الفاء عاطفة وما نافية "أرق" فعل ماض "النيام" مفعول به لأرق "إلا" أداة حصر "كلامها" فاعل أرق، والضمير مضاف إليه.

الشاهد: قوله: "النيام" فإن أصله النوم، ونيام جمع نائم والهزمة في المنفرد منقلبة عن واو.

ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٧٨٠/٣، وابن هشام ٢٧٨/٤، وابن عقيل ٤٢٩/٢، وابن الناظم، وابن يعيش ٩٣/١٠.